TD

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

TD/B/41(2)/SC.1/L.1
23 March 1995
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
الدورة الحادية والأربعون
الجزء الثاني
جنيف، ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٥

اللجنة الأولى للدورة

مشروع تقرير اللجنة الأولى لدورة مجلس التجارة والتنمية الحادية والأربعين عن الجزء الثاني منها

المقرر: السيد كارلوس أمورين (أوروغواي)

المقدمة والبند ٢

المتكلمون: **الأمانة**
الهند
الصين
المفوضية الأوروبية

ملاحظة للوفود

يعمم مشروع التقرير هذا على الوفود كنص مؤقت لإجازته.

وترسل طلبات إدخال التعديلات - باللغة الانكليزية أو الفرنسية - في موعد أقصاه يوم الجمعة، ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٥، إلى العنوان التالي:

The UNCTAD Editorial Section
Room E.8106
Fax No. 907 0056
Tel. No. 907 5657 or 5655

مقدمة

'١' قرر مجلس التجارة والتنمية، في جلسته ٨٥٥ (الافتتاحية) المعقودة في ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٥، أن يُنشئ لجنة جامعة للدورة (اللجنة الأولى للدورة) للنظر في البندين التاليين من جدول الأعمال وإعداد تقرير بشأنهما:

السياسات التجارية والتكيف الهيكلي والاصلاح الاقتصادي: التطورات المتصلة بسياسات التكيف الهيكلي في البلدان المتقدمة والآثار المترتبة عليها (البند ٢ من جدول الأعمال)؛

التنمية المستدامة: استعراض السياسة العامة لأنشطة الأونكتاد في مجال التنمية المستدامة (البند ٣ من جدول الأعمال).

'٢' وكما أشير في جدول الأعمال TD/B/41(2)/1 فمن المفهوم أن أعضاء المكتب المنتخبين للجنتي الدورة في جزئها الأول يمكن الإبقاء عليهم للعمل بنفس الصلاحيات في الجزء الثاني للدورة. وقد شغل منصب رئيس اللجنة الأولى للدورة السيدة آن ستودارت (المملكة المتحدة) وكان نائب الرئيس - المقرر هو السيد كارلوس أمورين (أوروغواي).

'٣' وعقدت اللجنة الأولى للدورة في مسار الجزء الثاني للدورة الحادية والأربعين ... جلسات رسمية و... جلسات غير رسمية.

الفصل الأول

السياسات التجارية والتكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي: التطورات المتصلة بسياسات التكيف الهيكلي في البلدان المتقدمة والآثار المترتبة عليها

(البند ٢ من جدول الأعمال)

١- عـُرضت الوثيقة التالية على المجلس عند نظره في هذا البند:

"السياسات التجارية والتكيف الهيكلي والاصلاح الاقتصادي: التطورات المتصلة بسياسات التكيف الهيكلي في البلدان المتقدمة والآثار المترتبة عليها"، تقرير من أمانة الأونكتاد (TD/B/41(2)/8).

النظر في البند في الدورة الأولى للجنة

٢- قال الموظف المسؤول عن شعبة التجارة الدولية في افتتاح المناقشة بشأن هذا البند، إنه من المـُرجح أن تزداد الضغوط على الصناعات من أجل التكيف مع تنفيذ التزامات التحرير لجولة أوروغواي وتكثيف المنافسة الدولية. ولذا سيتعين إعادة النظر في سياسات التكيف الهيكلي لتصبح أكثر ملاءمة لحقائق التطورات الجارية. وقد تجلت في تقرير الأمانة ثلاثة مفاهيم رئيسية: '١' أن ثمة حاجة إلى شراكة دولية جديدة من أجل التنمية ضمانا لتعزيز مشاركة البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال في الاقتصاد العالمي؛ '٢' أن الأسواق لا تؤدي دائما وظائفها بشأن تخصيص الموارد بشكل مرضٍ ولذلك فكثيرا ما تعيـَّن على الحكومات أن تنفذ سياسات اقتصادية جزئية تؤثر على عملية التكيف؛ '٣' أن الأخذ بنهج إيجابي لتشجيع التكيف الهيكلي سيكون متمشيا مع الميزة النسبية لبلد ما مع الاعتراف بقدرات البلدان الأخرى على الانتاج. وتشير الشواهد إلى أن حكومات البلدان المتقدمة تـُحبذ بشكل متزايد الاستثمار في الابتكار التكنولوجي والبحث الأساسي وتعلم المهارات تعزيزا لعمليات التحول إلى صناعات عالية التكنولوجيا كثيفة المهارة حيث ترى ميزة نسبية لها. وفي حالات قليلة يسـَّرت السياسات أيضا من نقل مواقع الصناعات المتدنية إلى بلدان نامية أقل كـُلفة. إن هذا التوجه في سياسات التكيف الهيكلي يـُفضي إلى محاولات تبتعد بالانتاج عن قطاعات الصناعات التقليدية ذات الأسواق المنخفضة والمتوسطة، حيث تتمتع مـُعظم البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال بقدرات منافسة على التوريد.

٣- ولاحظ أنه تتبقى مع ذلك جوانب قلق خطيرة، مع تكرر الانحرافات عن مبدأ التكيف الهيكلي الإيجابي، وعدم كفاية الاهتمام بالمنظور العالمي والافتقار إلى الشفافية في برامج كثيرة للمساعدة على التكيف أو عدم كفاية المعلومات الواقعية لتقييم فعاليتها. ويمكن الخلوص إلى استنتاجات أولية من خبرات البلدان المتقدمة في تنفيذ السياسة العامة. أولا أن ثمة حاجة إلى نهج ايجابي للمساعدة على التكيف ولتعزيز شفافيته، وخاصة من أجل الرصد الدقيق لفعالية المساعدة التي تقدمها الحكومات للصناعات تحت ضغط التكيف. وإلى جانب الحاجة إلى توافر منظور عالمي للسياسات، ينبغي أن تـُفضي السياسات إلى تكامل أكبر للانتاج والتجارة لجميع البلدان وفي كافة القطاعات.

٤- وأشار إلى أن الحكومات قد تنظر في الأخذ بنهج جديدة لتعزيز الجوانب الايجابية للعولمة، ولا سيما نقل مواقع الانتاج الذي فقد قدرته على المنافسة في البلدان المتقدمة إلى تلك البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال التي تتمتع الآن بميزة نسبية. وهكذا فإن مخططات البلدان المتقدمة التي تُدعم الاستثمار في الخارج وسائر أشكال التعاون في الانتاج عبرالحدود قد تُركز بدرجة أكبر على تشجيع هذا النقل لمواقع المشاريع. كما أن ازدياد عولمة استراتيجيات الشركات يتطلب ترابطا أكبر لسياسات التكيف الهيكلي الوطنية على الصعيد المتعدد الأطراف. إن التحرير المتنامي من شأنه أن يخلق أنواعا جديدة من ضغوط التكيف في جميع البلدان، وعليه فإن التكيفات الهيكلية المطلوبة نتيجة لذلك ينبغي أن يُعززها بوعي مقررو السياسات. وسيكون من الأساسي بالمثل ضمان توافق المساعدة على التكيف مع التزامات جولة أوروغواي، وخاصة الاتفاق بشأن الاعانات والرسوم التعويضية والاتفاق بشأن الزراعة. ويمكن بحث مدى عمل سياسات التكيف الهيكلي على تنشيط فرص فتح أسواق جديدة للامدادات الأقل كُلفة جنبا إلى جنب مع الدور الحيوي الذي تُمارسه تلك السياسات من حيث زيادة تحرير التجارة الدولية.

٥- وأشار المتحدث باسم **المجموعة الآسيوية** (الهند) إلى التكلفة الاجتماعية الهائلة لعملية الاصلاح الهيكلي الجاري تنفيذها في البلدان النامية، رغم ما يُبذل من جهود لتنفيذ شبكات الأمان وبرامج نقل المواقع وإعادة التدريب. وقال إن عملية التحرير في البلدان النامية زادت من فرص وصول منتجات البلدان المتقدمة إلى الأسواق وقدمت بالتالي دعما لعملية الاصلاح الهيكلي في البلدان الأخيرة، لكن يتبقى أن نعرف كيف يمكن لاصلاحاتها أن تساعد على عملية مماثلة في البلدان النامية. وقد حددت الوثيقة TD/B/41(2)8 بشكل مُجد كثيرا من القضايا المناسبة للنقاش بهدف التوصل إلى تحقيق تفاهم.

٦- إن الالتزامات المضطلع بها في جولة أوروغواي بمنح فرص متزايدة للوصول إلى الأسواق أدت إلى تعرض المنتجين في البلدان المتقدمة لمنافسة أكبر، وخاصة من المنتجات التي تتمتع فيها البلدان النامية بميزة نسبية أكبر. ولكي تستفيد البلدان النامية كاملا من الفرص الجديدة للوصول إلى الأسواق، فمن الأفيد توجيه سياسات تقديم الاعانات التي تُشجع صناعات البلدان المتقدمة غير المنافسة في اتجاهات أخرى. إن المجالات التي تتمتع فيها البلدان النامية بميزة نسبية تشمل الملابس والأحذية والحديد والصلب، والمنتجات البحرية والأسمدة وبناء السفن والصناعة القائمة على الزراعة. ويتمشى هذا النهج مع التكيف الهيكلي الايجابي الوارد في الوثيقة TD/B/41(2)8 ومع الدعوة إلى إلغاء الاعانات لخطوط الانتاج التي لا تحمل مقومات الاستمرار.

٧- كما يمكن للبلدان المتقدمة أن تنظر في الوسائل التي يمكن بها للتجارة داخل الصناعات أن تُعزز من تكامل عمليات الانتاج. إن المشاريع المشتركة والتعاقد من الباطن ومنح التراخيص وسائر سبل تأمين الموارد للسلع شبه المصنوعة أو التامة الصنع من البلدان النامية هي بعض الأمثلة على التكامل المُعزَز. ويمكن للشركات عبر الوطنية أن تستفيد بالمثل من تحرير البيئة التجارية لزيادة توسيع شبكات انتاجها. وإذا تجلى المنظور العالمي في سياسات الاصلاح الهيكلي في كل من البلدان المتقدمة والنامية، فإن هذا قد يُفضي إلى ترابط السياسات العامة للتغلب على الآثار السلبية، مثل تهميش مناطق معينة من العالم في التجارة الدولية المتنامية، والمساعدة على زيادة الآثار الايجابية إلى أقصى حد. إن قطاع الخدمات المتوسع يستحق الاهتمام إذ اكتسب عدد من البلدان النامية المهارات اللازمة وأصبحت في وضع يسمح لها بتوفير العمال المهرة ممن يمكنهم تعزيز قدرة البلدان المتقدمة على المنافسة. وإذا تم توفير فرص أكبر أمام الانتقال المؤقت للأشخاص باعتبارهم موردي خدمات من البلدان النامية، فإن البلدان النامية ستتمتع بنصيب أكبر في هذا القطاع

المتوسع. وقال في ختام كلمته إن بامكان البلدان المتقدمة أن تُساعد على تخفيف بعض التكاليف الاجتماعية في البلدان النامية، في مجالات البطالة والاختلالات الأخرى الناجمة عن الاصلاحات الاقتصادية، وذلك ببحث كيفية تسلسل إصلاحاتها على أفضل وجه لكي يمكن تخفيف تكاليف التكيف الهيكلي لجميع الدول الأعضاء. وتود المجموعة الآسيوية من الأمانة أن تُجري دراسة أكثر تفصيلا لهذا التنسيق لادراجه في جدول الأعمال المقبل لمجلس التجارة والتنمية.

٨- ولاحظ ممثل الصين أن الاتجاه إلى عولمة وتحرير الاقتصاد العالمي يكتسب زخما أكبر. وتتخذ بلدان شتى تدابير لإجراء الإصلاحات والتكيفات الهيكلية لكي تستعد بشكل أفضل للمنافسة الدولية المكثفة. إن إجراءات التكيف الهيكلي المضطلع بها في البلدان المتقدمة ستحدث آثارا فائقة الخطورة على الاقتصاد العالمي ككل، كما ستكون لها آثارها المباشرة على قدرة البلدان النامية على تحقيق المزايا النسبية لصادراتها وتوسيع فرص وصولها إلى الأسواق. ورغم الدور الحاسم للسوق في توزيع الموارد، فإنه لا يمكن تجاهل أهمية الحكومة في مراقبة وتوجيه الاقتصاد الكلي. وإذا تابعت حكومات البلدان المتقدمة تكيفا "ايجابيا" بالاحجام عن تقديم الاعانات إلى الصناعات المتدنية، فإن أثر ذلك لن يفيد فقط البلدان النامية من خلال توسيع الصادرات، بل سيساعد أيضا البلدان المتقدمة ذاتها على تحسين هيكلها الاقتصادي. ومع ذلك فقد أهملت البلدان المتقدمة على نطاق واسع تقديم الدعم لنقل مواقع خطوط الانتاج المتدنية إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال التي تتمتع بميزة نسبية في هذه القطاعات. وما زال الكثير منها يتبع سياسة "الحماية السلبية"، وخاصة في صناعات المنسوجات والملابس، رغم أن الحمائية التجارية تضر بالبلد الذي يتخذ هذه التدابير فضلا عن البلد المستهدف، كما أنها لا تفشل فحسب في حماية العمالة أو النمو الاقتصادي بل تزيد أيضا من تفاقم آثار التكيف في مسار التنفيذ.

٩- وقد بذلت بلدان نامية كثيرة، منها الصين، جهودا كبيرة لتعزيز الترشيد في تقسيم العمل وتحرير التجارة في الاقتصاد العالمي. وشملت هذه الجهود اصلاحات لجعل النظم التجارية متمشية مع الممارسات الدولية ولفتح أبواب الأسواق المحلية وتحسين مناخها الاستثماري، إلخ، مما أدى إلى نتائج مواتية أصبح من الممكن تبينها بالفعل في بعض البلدان وأثرت إيجابيا على الاقتصاد العالمي ككل. ولا شك أن النمو الاقتصادي السريع للبلدان النامية في جنوب شرقي آسيا قد أسهم في نمو التجارة والانتعاش الاقتصادي للبلدان المتقدمة. ولذلك ينبغي لهذه البلدان الأخيرة، في سياساتها المتعلقة بالتكيف الهيكلي، أن تشعر بأن هناك ما يشجعها على أن تأخذ في الاعتبار الواجب اتجاهات العولمة والتحرير ومبادئ التكيف "الايجابي" مع المراعاة الواجبة للميزة النسبية التي تتمتع بها البلدان النامية. لقد وفر اتفاق جولة أوروغواي أساسا لإلغاء الحمائية. ومن شأن تدابير التكيف الهيكلي الايجابي أن تساعد على تنفيذ الاتفاق مع ما يحققه ذلك من زيادة في الاستقرار والازدهار في أنحاء العالم.

١٠- وقال ممثل المفوضية الأوروبية إن الوثيقة TD/B/41/(2)/8 تشكل أساسا جيدا للنقاش الجاري من أجل ايضاح السياسات التي تتبعها الجماعة الأوروبية ككل في ميدان التكيف الهيكلي. ان هذا التكيف يشكل عملية مستمرة استجابة لقوى السوق والتغير التكنولوجي وتنمية ميزة نسبية. وقد ظلت أسواق الجماعة مفتوحة للواردات من البلدان النامية، مما أدى إلى نمو الواردات من السلع المصنوعة من هذه البلدان بمعدل بلغ في المتوسط ١٩,٧ في المائة سنويا في الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٩١. ولذلك فإن الفقرة ٨٣ من الوثيقة TD/B/41(2)/8 والتي تفيد بأنه "غالبا ما تؤدي تجمعات التكامل الاقتصادي الاقليمية إلى تقليص قوة الضغوط الخارجية التي يمكن أن تمارس على عملية التكيف ..." لا تنطبق على الجماعة الأوروبية.

١١- وحدد بيانان للسياسة العامة صدرا مؤخرا عن المفوضية فيما يتصل بالتكيف الهيكلي أن المجالات الأساسية للسياسة العامة هي الابقاء على الأسواق المفتوحة، وعلى إطار اقتصادي كلي سليم، وتدابير لتنشيط العمالة، ووضع سياسة نشطة للتعاون الصناعي مع الغير، وتنمية الاستثمار غير المادي من خلال التدريب والبحث والمساعدة التقنية وتطوير شبكات وهياكل أساسية عبر أوروبا. ولا تسعى هذه السياسة إلى ابطاء خطى التكيف الهيكلي أو حماية الصناعات المتدنية، رغم ما يشكله ذلك من قلق خطير بشأن البطالة. وفيما يتعلق بالاستراتيجيات الشاملة لنقل مواقع المشاريع، يتواجد في الاتحاد الأوروبي نحو نصف أضخم الشركات عبر الوطنية ممن تتبع استراتيجيات توزيع جغرافي أوسع. وفي عام ١٩٩٣ بلغ حجم التدفقات الخارجية للاستثمار الأجنبي المباشر من فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة ٦٤ بليون دولار، مقارنة بتدفقات خارجية من الولايات المتحدة الأمريكية بلغت ٥٠ بليون دولار ومن اليابان ١٢ بليون دولار. واقترح في ختام كلمته دعوة فريق الأونكتاد العامل المعني بدور مؤسسات الأعمال في التنمية إلى أن يحلل تفصيلا الصلة بين الأداء الدينامي للبلدان النامية وتدفقات الاستثمار الأجنبي. غير أن التكيف الهيكلي في البلدان الصناعية ينبغي ألا يعتبر بذاته أولوية في العمل المقبل للأونكتاد، إذ يمكن توزيع الموارد بشكل أفضل بالتركيز على تغيرات محددة في البلدان النامية.

- - - - -